



## السادات يطلب انعقاد لجنة الأحزاب لبحث أمر « اليسار »

علم المحرر البرلماني « للأهرام » أن الرئيس أنور السادات قد طلب إلى الدكتور مصطفى خليل أمين أول اللجنة المركزية اتخاذ الإجراءات القانونية الواردة في قانون الأحزاب ضد حزب اليسار لاستمراره في انتهاج أساليب الهدم والاثارة بما يهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .  
ومن ناحية أخرى سيقوم الرئيس السادات بإخطار المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب بأسماء أعضاء المجلس الذين أساءوا استقلال المناخ الديمقراطي وعمدوا إلى التشنج وتزييف الحقائق لكي يتخذ المجلس بتدابير القرارات اللازمة .

ومن المعروف طبقاً لنص قانون الأحزاب أنه يجوز للأمين الأول للجنة المركزيه بعد موافقة اللجنة السباعية التي يرأسها والمشكلة من وزير العدل ووزير التنظيمات الشعبية والسياسة ووزير الداخلية وثلاثة من كبار رجال القضاء غير المنتهين لأحزاب سياسية - يجوز له ان يطلب من محكمة القضاء الإداري حل الحزب وبصيغة أمواله وتحدد الجهة التي تؤول إليها هذه الاموال وذلك لأحد الأسباب الآتية .

(١) فقد شرط من شروط التأسيس والتي تتضمن عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

(٢) صدور حكم نهائي بإدانة قيادات الحزب كلها أو بعضها في جريمة محلة بالوحدة الوطنية أو تحالف فساد مع السبب العارلة أو السلام الاجتماعي

أو بالنظام الإشتراكي الديمقراطي وذلك إذا كانت الجريمة قد وقعت بسبب أو بمناسبة مباشرة هذه القيادات لنشاط الحزب أو تصرفاته .

كما ينص القانون على انه يجوز لأمن اللجنة المركزية بعد موافقة اللجنة المذكورة أن يطلب من تلك المحكمة بصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو أي قرار من قراراته لأحد الأسباب المشار إليها وذلك إلى حين الفصل

في طلب حل الحزب .

وتعلن عرضة الطلب في أي من الحالات السابقة شاملة الأسباب التي تستند عليها إلى رئيس الحزب خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ ايداعها سكرتارية المحكمة ويجب على المحكمة أن تفصل خلال خمسة عشر يوماً في طلب وقف نشاط الحزب أو اهد قراراته . وعلى المحكمة أن تفصل في طلب حل الحزب على وجه السرعة .